الأمم المتحدة

A/C.4/68/SR.24

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
20 January 2014
Arabic
Original: English

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد غارسيا غونزاليس ..... (السلفادور)

ثم: السيدة رافتي (نائب الرئيس) ..... (قبرص)

ثم: السيد غارسيا غونزاليس (الرئيس) ..... (السلفادور)

المحتويات

البند ٥٢ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-55671X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

البند ٥٢ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع) (A/68/313 و A/68/355 و A/68/378 و A/68/379 و A/68/502 و A/68/513)

١ - **السيدة الصغير** (الأردن): قالت إن حكومة بلدها يخامرها شديد الأسف لاستمرار إسرائيل في رفض السماح للجنة الخاصة بزيارة الأرض الفلسطينية المحتلة. إن تقرير اللجنة الخاصة (A/68/379)، الذي يؤيد الأردن توصياته كل التأييد، يرسم صورة قاتمة للحالة المتدهورة لحقوق الإنسان للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة نتيجة الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية. والأردن يدعو إلى وقف جميع التدابير الانفرادية وانتهاكات للقانون الدولي التي تقوم بها إسرائيل، وهو مستعد لمساعدة إسرائيل وفلسطين في السعي من أجل التوصل إلى سلام حقيقي ودائم. وحثت طرفي النزاع على تكثيف جهودهما من أجل حل جميع المسائل الرئيسية، بما في ذلك الأمن، واللاجئون، ووضع القدس، بهدف التوصل إلى حل قائم على دولتين، على أساس حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧، حل يحافظ على الحقوق المشروعة للفلسطينيين بأن تكون لهم دولتهم المستقلة ذات السيادة.

٢ - وأضافت قائلة إن على إسرائيل أن توقف الأعمال الاستفزازية التي تمارسها ضد الأماكن المقدسة في القدس، ولا سيما المسجد الأقصى، والامتثال لجميع القرارات والاتفاقيات الدولية في هذا الصدد. وذكرت أن حكومتها تدين استمرار إسرائيل في أنشطة بناء المستوطنات، وهدم المنازل، وعمليات الإخلاء القسري للمدنيين الفلسطينيين، والحصار المدمر المفروض على غزة، وهي أنشطة تحرم الفلسطينيين حقوقهم الأساسية في الصحة والتعليم وحرية التنقل، وتقوض إلى حد خطير فرص تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وقالت إن من واجب المجتمع الدولي أن يكفل تمتع سكان المنطقة بمستقبل يعمه مزيد من الرخاء والاستقرار، وعيشهم حياة كريمة وسلمية. ولهذه الغاية، أكدت التزام الأردن من جديد بالعمل عن كثب مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة من أجل دعم حقوق الشعب الفلسطيني والوفاء بالآمال المعلقة على تسوية إحدى القضايا الأساسية في منطقة الشرق الأوسط.

٣ - **السيد شاروني** (إسرائيل): قال إن تقرير اللجنة الخاصة (A/68/379)، بدلا من السعي إلى النهوض بحقوق الإنسان أو تعزيز التنمية الفلسطينية، يقوم بالترويج لعرض من جانب واحد يغض الطرف عن الحقيقة ولا يسعى إلا إلى تشويه سمعة إسرائيل، إنه تقرير مشبع بالانتقادات القاسية الموجهة ضد إسرائيل، من دون أن يشير إلى أن ما يزيد عن ١٠ ٠٠٠ صاروخ وقذيفة هاون أطلقت من قطاع غزة على المدن والقرى الإسرائيلية منذ عام ٢٠٠١. وعلى ما يبدو، فإن الاستهداف العشوائي للإسرائيليين الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال ليس مسألة تستحق وقت اللجنة الخاصة واهتمامها. كذلك لا يذكر التقرير شيئا عن ممارسات حماس المعروفة جيدا، بإخفائها منشآت عسكرية في المدارس والمنازل والمستشفيات، وعلى مقربة من مرافق الأمم المتحدة؛ وعن جرائم الحرب المتكررة التي ترتكبها، بما في ذلك استخدام المدنيين دروعا بشرية؛ وعن اضطهاد السلطات الفلسطينية للأشخاص المثليين، وعدم توفيرها الحماية لحرية المسيحيين الدينية ولحقوق المرأة، وسوء معاملة الصحفيين وسجنهم. وفي ضوء توافر أدلة كافية على أن استنتاجات اللجنة الخاصة كانت مقررة سلفا، فإن إسرائيل ستواصل رفض التعاون مع هيئة أظهرت أنها متحاملة منذ البداية.

٤ - وأضاف قائلا إن كثيرا من التطورات الإيجابية التي تحققت في الضفة الغربية وغزة على مدى السنة الماضية، والتي سلمت بها هيئات دولية، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لم تجد طريقها إلى تقرير اللجنة الخاصة. فهناك آلاف الأطنان من المواد الغذائية والطبية ومواد البناء والمعدات تدخل إلى قطاع غزة من إسرائيل كل شهر؛ وتتعاون إسرائيل مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والبلدان الشريكة للمضي قدما في مشاريع إنمائية في غزة، على الرغم من أن غزة لا تزال تحت سيطرة حماس، وهي نظام إرهابي وحشي مكرس نفسه لتدمير إسرائيل. وقد وافقت إسرائيل على ٢٧٧ مشروعا من تلك المشاريع في السنوات الثلاث الماضية، و لم تكن بأي حال من الأحوال مسؤولة عن التأخير في تنفيذها. وأجرت أيضا زيادة كبيرة في مواد البناء التي دخلت إلى غزة من أجل مشاريع بناء تابعة للقطاع الخاص؛ غير أن إسرائيل، في مقابل بضائعها ونواياها الحسنة، كان جزاؤها أنفاق الإرهاب، ومنها نفق طوله كيلومتران اكتشف مؤخرا بنته حماس مستخدمةً ٥٠٠ طن من الإسمنت كانت مخصصة لأعمال البناء. فبدلا من بناء منازل ومدارس، كانت حماس تبني أنفاقا للتهريب وشبكات إرهابية، ولكن لم تدِن هذه الجرائم دولة واحدة من الدول الأعضاء المطالبة بأن تسمح إسرائيل بدخول مزيد الأسمنت إلى غزة.

٥ - ومضى قائلا إن إسرائيل تواصل تعزيز تعاونها الاقتصادي مع الفلسطينيين. ففي عام ٢٠١٣، قامت بتحويل ما يقرب من ٨٥٠ مليون دولار من الإيرادات الضريبية إلى السلطة الفلسطينية، وإنشاء وصلات بينية حاسوبية جديدة لإدماج نظم الجمارك ونظم تحصيل الضرائب الإسرائيلية والفلسطينية، وعززت كفاءة نظام الجمارك الفلسطيني، وحققت زيادة في إيرادات السلطة الفلسطينية. علاوة على ذلك، فقد عمل في إسرائيل أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ فلسطيني في إسرائيل أو استخدمهم إسرائيليون في يهودا والسامرة، وفي ذلك إسهام بعشرة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني. وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، أصدرت إسرائيل خمسة آلاف تصريح عمل إضافي لفلسطينيين.

٦ - وواصل حديثه قائلا إن إسرائيل تواصل أيضا دعم مبادرات توفير فرص عمل للفلسطينيين، وقد شاركت في تخصيص مجمع صناعي جديد تموله اليابان في أريحا، من شأنه أن يدر ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٧ فرصة عمل جديدة. وهي تسعي إلى التخفيف من القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع في يهودا والسامرة، بل إنها سمحت لمليون فلسطيني بدخول إسرائيل خلال آخر عطلة لشهر رمضان وخلال فصل الصيف. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٣، مرت أكثر من ٠٠٠ ١٩٠ حمولة شاحنة عبر نقاط العبور بين إسرائيل والضفة الغربية، بزيادة قدرها ١٢ في المائة مقارنة بنفس الفترة في عام ٢٠١٢، وعولج أكثر من ٠٠٠ ٩٤ فلسطيني في المستشفيات الإسرائيلية. وقال إن إسرائيل رفعت مستوى محطة الركاب وجهاز حديث لمسح البضائع عند معبر جسر اللنبي الحدودي، وزودت أيضا يهودا والسامرة بأكثر من ٤٠٠ ١ مليون غالون من المياه في السنة، بزيادة قدرها مليون غالون عما هو مطلوب بموجب اتفاقات أوسلو.

٧ - واستطرد قائلا إن هذه الجلسة تتيح فرصة لدخول المسرح العبثي، الذي يشهد بعض أشد الأنظمة استبدادا تدين نظام إسرائيل القضائي وسجلّها في مجال حقوق الإنسان. وبدلا من شن هجمات خبيثة على إسرائيل، وإضاعة الوقت، وتقويض عمل اللجنة الرابعة، ينبغي أن تعمل هذه الأنظمة من أجل تحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان على الصعيد المحلي. وقال إن إسرائيل ملتزمة بتحقيق سلام مع الشعب الفلسطيني، كما يثبته إطلاقها مؤخرا

سراح ٢٦ سجينا مدانين بقتل إسرائيليين. وقال إن حكومة بلده على استعداد للتوصل إلى حل توفيقي تاريخي بتسهيل إنشاء دولة فلسطينية متروعة السلاح على حدود دولة إسرائيل اليهودية. فيجب على الفلسطينيين والإسرائيليين أن يسعو إلى حل خلافاتهم بإجراء مفاوضات مباشرة تقوم على أساس من الحقيقة والاعتراف المتبادل والأمن. إن إسرائيل تدعو جيرانها العرب إلى الانضمام إليها في اتخاذ خطوات شجاعة ملموسة لتعزيز السلام الدائم، وتدعو إلى إنهاء الخطابات الهجومية التي تؤدي على الدوام إلى إعاقة عمل اللجنة. وقال إن وفده يحث أيضا الدول الأعضاء على الامتناع عن تأييد قرارات الأمم المتحدة التي تولد الشقاق، وعلى استخدام موارد المنظمة الشحيحة للأغراض التي خصصت لها، وهي، على وجه التحديد، تحسين حياة البشر.

٨ - **السيد المحمود** (قطر): قال إن تقرير اللجنة الخاصة (A/68/379) جاء ليبرز ما يصاحب الاحتلال الإسرائيلي من الممارسات اللاقانونية الواسعة النطاق التي تنتهك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي انتهاكا صارخا وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك ما يتعلق بالمعتقلين الفلسطينيين ومرافق الاحتجاز، وهدم المنازل، وعزل التجمعات الفلسطينية بالجدار العازل، والسماح بتواصل عنف المستوطنين. ومما يثير القلق، الاستراتيجية التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية بخنق الاقتصاد الفلسطيني، وحرمان الفلسطينيين من المياه والموارد. فيتوجب على إسرائيل أن توقف فورا وبصورة تامة جميع أنشطة الاستيطان اللاقانوني. وإن من أخطر الممارسات الإسرائيلية المساس بالمقدسات الإسلامية والمسيحية، وخاصة الحرم المقدسي الشريف، وتلك سياسات مضرة بفرص إقامة السلام الدائم والشامل والعادل.

٩ - وأضاف قائلا إن الحالة الإنسانية المتدهورة والخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة، وتواصل معاناة اللاجئين الفلسطينيين في الشتات، علاوة على الممارسات القمعية المستمرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، بل والعدوان العسكري المتكرر، والخروقات الصارخة للقانون الدولي من جانب السلطات الإسرائيلية، تعد تذكيرا للمجتمع الدولي بأهمية الإعلان، في كل مناسبة عن الدعم المطلق للشعب الفلسطيني والمناداة برفع الظلم التاريخي عنه. ولا بد من الضغط من أجل التوصل إلى سلام دائم وشامل وعادل كخيار استراتيجي قائم على مرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق. وفي هذا السياق من الضروري دعم التحرك الفلسطيني نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. وهذا يتفق مع الإرادة الدولية التي تم التعبير عنها العام الماضي عندما تم الاعتراف بفلسطين دولة مراقبة لدى الأمم المتحدة. فاللجنة الخاصة، بعملها هذا، إنما تمارس واجبا أخلاقيا بنظرها في هذا البند من جدول الأعمال.

١٠ - **السيدة بوحميدي** (المغرب): قالت على الرغم من أن وزير خارجية الولايات المتحدة نجح في إعادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات، فإن التفاؤل الذي واكب تلك العملية أصبح مشوبا بكثير من الحذر. وأشارت إلى إن هذه الانطلاقة وتلك الجهود المتواصلة لا يمكن بأي حال أن تجعل المجتمع الدول في غفلة عن سياسات الاستيطان الإسرائيلية المستمرة داخل المدن والقرى الفلسطينية، والتي حولت حياة آلاف من الفلسطينيين إلى كابوس بسبب المضايقات، فقد قامت بهدم البيوت، وجرفت الأراضي الزراعية من أجل توسيع المستوطنات، ومن ثم فرض الأمر الواقع الذي يقوض رؤية الدولتين ويهدد فرصة السلام الوحيدة حاليا بالانهيار من جديد. فيجب على إسرائيل التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وتنفيذ اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب المؤرخة

١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ (اتفاقية جنيف الرابعة)، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وقالت إن مدينة القدس الشرقية تبقى المستهدفة الأولى بالسياسة الاستيطانية التي تنفذها السلطات الإسرائيلية لطمس هويتها وتغيير معالمها الدينية والثقافية والحضارية، وتعديل تركيبتها السكانية بالتضييق على سكانها الفلسطينيين، لدفعهم نحو الهجرة.

١١ - ومضت قائلة إن المغرب، بوصفه الرئيس الحالي للجنة القدس في منظمة التعاون الإسلامي، يطالب بفرض الامتثال للقرارات الأممية التي تؤكد على ضرورة المحافظة على الطابع الخاص لمدينة القدس، وبعدم المساس بوضعية القدس القانونية، واعتبار الإجراءات التي من شأنها تغيير هويتها والمساس بوضعيتها الحالية لاغية، نظرا لما تمثله المدينة المقدسة من مكانة روحية لدى المسلمين والمسيحيين على السواء. وأشارت إلى أن القوات الإسرائيلية والمستوطنين يقومون بالاعتداء على الطلبة والمصلين ومنعهم من الدخول إلى المسجد الأقصى لممارسة شعائرهم الدينية. وقد تزايدت وتيرة المحاولات الإسرائيلية لتغيير المعالم الدينية والثقافية والديغرافية والمعمارية للقدس، بما في ذلك هدم بوابة المغاربة وتكثيف الحفريات أسفل المسجد الأقصى. إن هذه الأعمال الاستفزازية تتعارض وعملية السلام وهي جزء من محاولة منهجية لتهويد القدس الشرقية المحتلة.

١٢ - وأضافت قائلة إن الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في تدهور مستمر بسبب الاحتلال الذي له تكلفة عالية على الاقتصاد الفلسطيني، وهو مما أدى إلى استفحال الأزمة المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية التي يجب دعمها ماليا لتتجاوز المحنة المالية التي تحول دون قيامها بدورها التنموي داخل المجتمع الفلسطيني وللحفاظ على الإنجازات التي حققتها في بناء مؤسسات الدولة؛ وكذلك الأمر بالنسبة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، التي يمكن أن يؤثر العجز الكبير الذي تعاني منه على الأوضاع الإنسانية للاجئين والخدمات المقدمة إليهم. وقالت إن هذا الوضع يبعث على القلق، فهذه أعمال غير قانونية وتستلزم أن يتدخل المجتمع الدولي لدعم حقوق الإنسان في ما يتعلق بالسجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، الذين يعانون من تأخر الحلول الجذرية لمشاكلهم، وأن يطلب من إسرائيل أن ترفع حصارها غير القانوني المفروض على قطاع غزة، لإنهاء هذا العقاب الجماعي. ودعت إلى مواصلة المفاوضات المباشرة الجارية بشكل جدي وبنية صادقة، وتسريع وتيرتها استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومرجعيات السلام، بما فيها مبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية من أجل التوصل إلى حل دائم وعادل وشامل للقضية الفلسطينية، حل قائم على وجود دولتين وعلى أساس عادل ودائم يضمن للشعب الفلسطيني حقه المشروع في إقامة دولة مستقلة وعاصمتها القدس، دولة متكاملة الأطراف تحظى باعتراف المجتمع الدولي.

١٣ - السيدة رافيتي (قبرص)، نائب رئيس اللجنة، تولت رئاسة الجلسة.

١٤ - **السيد سليم** (مصر): أعرب عن بالغ قلقه إزاء ذلك النمط الذي طال أمده من الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأطفال، التي ترتكبها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بل إن إسرائيل ترتكب انتهاكات أشد خطورة مما كانت ترتكبه في الماضي. ففي غزة، قال إن الحصار المستمر المفروض عليه، والذي هو شكل من أشكال العقاب الجماعي، لا يزال يسبب معاناة جسيمة السكان المدنيين الفلسطينيين، وخاصة النساء والأطفال، وذلك في انتهاك واضح لا لحقوق الإنسان الخاصة بهم فحسب، بل وللقانون الدولي أيضا. كذلك فإن الأعمال

غير القانونية التي تمارسها أسرائيل في الجولان السوري المحتل تشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي. وقال إن حكومة بلده تطالب إسرائيل بأن ترفع ذلك الحصار غير القانوني، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وفتح جميع المعابر الحدودية إلى غزة، والامتثال لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، والانسحاب الكامل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

١٥ - **السيدة زيادة** (لبنان): قالت إن دكتاتورية إسرائيل على الفلسطينيين ليس أمرا معتادا ولا تتوفر له أسباب البقاء. وفي حين أن الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين لا يزالون لاجئين، ما زالت إسرائيل تتحدى الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي، على نحو ما أُعرب عنه في العديد من قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د -٣)، الذي أكد حق الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم. علاوة على ذلك، فإن استمرار إسرائيل في التوسع في بناء مستوطناتها غير القانونية، في انتهاك واضح للقانون الدولي، يقوض أي إمكانية لإقام دولة فلسطينية متصلة الأراضي.

١٦ - ومضت قائلة إن إسرائيل قامت ببناء جدار فصل عنصري يبلغ طوله ٤٤١ ميلا، وقتلت سبعة آلاف فلسطيني، وهدمت ٢٥ ٠٠٠ منزل فلسطيني في الضفة الغربية. علاوة على ذلك، يواصل المستوطنون الإسرائيليون، يشجعهم شعور بالإفلات من العقاب، ترويع المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، بمهاجمة أعمالهم التجارية ومنازلهم ومدارسهم. وعادة ما يتعرض الأطفال الفلسطينون للاعتقال في منتصف الليل على يد الجنود الإسرائيليين، ويوضعون في حبس انفرادي لمدة أيام أو أسابيع متواصلة. وفي السجون، كثيرا ما يحرمون من الطعام والماء، ويتعرضون للإيذاء اللفظي والبدني. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، كان ١٩٣ طفلا، منهم من كانوا دون السادسة عشرة من العمر، محتجزين في السجون الإسرائيلية، في انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة. وتفيد التقارير بأن الجنود الإسرائيليين استخدموا الأطفال الفلسطينيين دروعا بشرية، بإجبارهم على أن يدخلوا قبلهم أي مبان تكمن فيها مخاطر، وعلى أن يقفوا أمام المركبات العسكرية لمنع إلقاء الحجارة عليهم. وتمارس إسرائيل التمييز ضد الشعب الفلسطيني، بفرض قيود على سبل وصولهم إلى مواردهم المائية، في حين تترك كمياة وفيرة من تلك الموارد متاحة بيسر للمستوطنين الإسرائيليين. وقالت إن حكومتها تدين بشدة هذه الممارسة، إذ إن إسرائيل ملزمة قانونا بتيسير وصول الفلسطينيين إلى مياههم وأراضيهم وأشجار زيتونهم.

١٧ - وأضافت قائلة إن على إسرائيل أن ترفع تماما الحصار الذي تفرضه على غزة منذ سبع سنوات، فأنشأت بذلك أكبر سجن في العالم. وقالت إن حكومتها تشعر ببالغ القلق لأن ٧٠ في المائة من سكان غزة يعتمدون على المساعدات الدولية للبقاء على قيد الحياة، وأن ٩٠ في المائة من مياه الشرب في تلك المنطقة غير صالحة للاستهلاك البشري. وفي حين تبذل الدول الأعضاء كل جهد ممكن من أجل تيسير إحراز تقدم في المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فإن البيانات العديدة الصادة عن السلطات الإسرائيلية والإجراءات العديدة التي تتخذها تواصل تقويض السعي من أجل تحقيق السلام. ,وقالت إن المجتمع الدولي لن يعترف بأي تدابير تتخذها إسرائيل تمس مسائل الوضع النهائي.

١٨ - السيد غارسيا غونزاليس (السلفادور)، استأنف رئاسة الجلسة.

١٩ - **السيد سهرائي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن تقرير اللجنة الخاصة (A/68/379) يُظهر أن إسرائيل لا تزال تنتهك حقوق الإنسان الأساسية للفلسطينيين والعرب الآخرين الذين يعيشون تحت الاحتلال. لقد اعتمد النظام

الإسرائيلي سياسة تقوم على القمع الوحشي والعدوان وسفك الدماء، وما ادعاؤها بأنها تسعى إلى تحقيق سلام مع الفلسطينيين، إنما هو مجرد تمويه لصرف انتباه العالم جهة أخرى، في حين تواصل سياساتها التوسعية والجرائم الشنيعة التي ترتكبها، بما في ذلك أعمال القتل خارج نطاق القضاء، والاغتيالات المستهدفة، وهدم المنازل، وتشييد جدار توسعي، وحبس الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني.

٢٠ - وأضاف قائلا إن وفده يؤكد من جديد إدانته الحصار الذي يفرضه النظام الإسرائيلي على قطاع غزة، والذي يشكل جريمة عقاب لجماعي ضد الإنسانية، ويشكل تهديدا خطيرا للاستقرار الإقليمي. كذلك كشف النظام الإسرائيلي أنشطته الاستيطانية غير القانونية في القدس المحتلة وما وراءها ساعيا إلى مواصلة استعمار الأرض الفلسطينية المحتلة وتغيير التوازن الديمغرافي. إن هذه الحملة انتهاك خطير لاتفاقية جنيف الرابعة وبروتوكولها الإضافي الأول وللعديد من قرارات الأمم المتحدة وتحدٍّ للفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، المعنونة ”الآثار القانونية المترتبة على تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة“. وذكر أن وفده يشعر أيضا بقلق عميق إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان، وزيادة عدد المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الجولان السوري المحتل الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من أراضي الجمهورية العربية السورية.

٢١ - وواصل حديثه قائلا إن في احتلال إسرائيل فلسطين وغيرها من الأراضي العربية، ورفضها الامتثال للقانون الدولي، تكمن الأزمة التي طال أمدها في الشرق الأوسط. إن جميع مبادرات السلام مآلها الفشل ما لم تعالج الأسباب الجذرية للقضية الفلسطينية، ألا وهي الاحتلال وقضية اللاجئين الفلسطينيين. وقال إن حكومته تعتقد أن لجميع الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين واليهود الذين لهم نصيب مشروع في أراضي فلسطين، بما في ذلك على وجه الخصوص، اللاجئون الفلسطينيون، الحق في تقرير مستقبلهم في استفتاء. فلا يمكن التوصل إلى تسوية دائمة لقضية فلسطين إلا عندما تؤكد حقوق الشعب الفلسطيني كاملة، وعندما تنهي إسرائيل احتلالها غير القانوني، وعندما يتم إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء، وتكون القدس الشريف عاصمتها.

٢٢ - **السيد السياني** (اليمن): أشار إلى أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ما زالت، على مدى أربعة عقود مضت، تمارس انتهاك القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة، وتواصل بناء الجدار العازل وتوسيع المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتواصل أيضا مسلسل القتل والتجويع والظلم والتعامل اللاإنساني مع الفلسطينيين المعتقلين، وفرض العقوبات الجماعية ومصادرة الأراضي، وإغلاق المعابر الحدودية وتحويل غزة إلى أكبر سجن في العالم. وقال إن تقرير اللجنة الخاصة (A/68/379) http://undocs.org/ar/A/68/379يؤكد تأثر حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية نتيجة للحصار المفروض على غزة، الذي خلف أوضاعا مأساوية، وكذلك القيود التي تفرضها إسرائيل على حركة النقل داخل القطاع وإعاقة استيراد السلع والمواد الأساسية إلى السكان، الأمر الذي أثر سلبا على أطفال القطاع بسبب حالات سوء التغذية وعدم إمكانية السفر لتلقي العلاج في الخارج.

٢٣ - وأضاف قائلا إن وفد بلده يدعو المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤوليتهم لإيجاد حل للصراع العربي - الإسرائيلي، ويجدد تأييده ودعمه لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، ولكفاحه من أجل نيل استقلاله وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية. وقال إن وفده بلده يدين أيضا المحاولات الإسرائيلية غير القانونية لضم الجولان السوري المحتل بالتوسع في إنشاء

المستوطنات واستغلال الموارد الطبيعية وغير ذلك من الممارسات غير الشرعية. وناشد أخيرا الضغط على الحكومة الإسرائيلية لحملها على وقف انتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي، والالتزام بالحل السلمي وتطبيق قرارات الأمم المتحدة والانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة.

٢٤ - **السيد أوديشو** (العراق): قال إن إسرائيل مستمرة في إظهار عدم الاكتراث لقرارات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وفي ساساتها الاستيطانية وهدم منازل الفلسطينيين وعدم منحهم تصاريح البناء. وكل ذلك من أجل تغيير الوضع القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتغيير طابعها الجغرافي وتكوينها الديمغرافي، إلى جانب سوء المعاملة التي يتعرض لها السجناء الفلسطينيون، واستمرار اعتقالهم بدون محاكمة، واعتقال واستجواب الأطفال الفلسطينيين الذين هم دون السادسة عشرة من العمر. وقال إن وفد بلده يدين استمرار إسرائيل احتلال الجولان السوري منذ عام ١٩٦٧، واستمرارها فرض قوانينها على الجولان السوري المحتل منذ عام ١٩٨١، على الرغم من صدور قرار مجلس الأمن ٤٩٧ عام ١٩٨١ الذي قرر فيه مجلس الأمن اعتبار قرار السلطات الإسرائيلية لاغيا وباطلا وليس له أي أثر قانوني على النطاق الدولي. واختتم حديثه قائلا إن على القوى الفاعلة في المجتمع الدولي أن تلزم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالامتثال للقوانين والاتفاقيات الدولية، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، والوقف الفوري لجميع الأنشطة الهادفة إلى تغيير الوضع القانوني للأراضي العربية المحتلة. وقال إن العراق يؤكد موقف العراق الثابت في تأييده ودعمه لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وحقه في إقامة دولته المستقلة على الأرض الفلسطينية، وعاصمتها القدس.

٢٥ - **السيد التاجوري** (ليبيا): أعرب عن جزع بلده الشديد للزيادة الكبيرة في عدد المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولخطط إسرائيل الرامية إلى بناء وحدات سكنية إضافية في مستوطنة في الضفة الغربية والقدس الشرقية. علاوة على ذلك، يواصل المستوطنون الإسرائيليون ممارسة العنف والتحرش بالفلسطينيين والاعتداء الجسدي عليهم وتدمير ممتلكاتهم والاعتداء على الأماكن الدينية من دون تدخل أو محاسبة، وفي إطار سياسة رسمية تقوم على التمييز. وقال إن الحصار الإسرائيلي لغزة لا يزال مستمرا، مسببا آثار سلبية على الأوضاع المعيشية ومعاناة كبيرة بين السكان المدنيين. وقال إن الاستمرار في بناء الجدار العازل في الضفة الغربية انتهاك صارخ لحقوق الإنسان الفلسطيني، رغم فتوى محكمة العدل الدولية التي خلصت إلى التأكيد على تعارض بناء الجدار العازل مع القانون الدولي، بسبب إعاقته حركة تنقل المواطنين ومنعه المزارعين عن الوصول إلى أراضيهم. وقال إن سلطات الاحتلال تواصل احتجاز آلاف السجناء، بما في ذلك الأطفال القصر دون السادسة عشرة من العمر. الذين يتعرضون لسوء المعاملة، من تعذيب جسدي ونفسي وحبس انفرادي دون إحالتهم للقضاء وعدم السماح لذويهم بزيارتهم. وتواصل إسرائيل هدم البيوت وتشريد السكان الفلسطينيين، وخاصة في القدس الشرقية، في إطار سياسة متعمدة لتهويد القدس.

٢٦ - وأضاف قائلا إن النظام الإسرائيلي يتبع سياسة رسمية تقوم على التمييز، وهي سياسة تقوض جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في المنطقة. فيجب على المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته في ضمان إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتيسير الجهود الرامية إلى وضع حد لهذه المأساة، بإيجاد حل شامل للقضية الفلسطينية يضمن للشعب الفلسطيني حقه في العودة إلى أراضيه وتقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. وأما في الجولان السوري المحتل، فما زال انتهاك حقوق الإنسان سياسة مستمرة بحق المواطنين العرب، علاوة

على التوسع الاستيطاني المستمر، والاستغلال غير المشروع للموارد المائية والاقتصادية في انتهاك واضح للقانون الدولي. فعلى قوات الاحتلال الإسرائيلي أن تنسحب فورا من الجولان السوري المحتل، تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١).

٢٧ - **السيد الجار الله** (الكويت): أعرب عن تقدير وفد بلاده للجنة الخاصة لما بذلته من جهد واضح في إعداد تقريرها في ظل ظروف صعبة للغاية. فذلك التقرير يشير بشكل واضح إلى استمرار الممارسات الإسرائيلية التعسفية في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي تتعارض مع القانون الإنساني الدولي، ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي زادت بشكل ملحوظ معاناة الفلسطينيين. وقال إن الممارسات الإسرائيلية أصبحت أشد عدوانية تجاه الفلسطينيين وبلغت حدها القصوى بعد حصول دولة فلسطين على صفة الدولة المراقب في الأمم المتحدة . وقال إن الكويت تدين بقوة استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات وتدعو إلى أن تتخذ إسرائيل تدابير فورية وفعالة لإنهاء العنف الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين وأن تشمل تلك التدابير التحقيق في حوادث العنف والملاحقة الجنائية وضمان فرض عقوبات على المدانين. وأشار أيضا إلى ضرورة أن تمتثل إسرائيل لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة عام ٢٠٠٤ بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٢٨ - ومضى قائلا إن حكومته تؤيد الشعب الفلسطيني تأييدا كاملا في نضاله من أجل نيل كامل حقوقه السياسية المشروعة، بإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية، وتستنكر الحصار غير القانوني واللاإنساني على قطاع غزة، وتطالب إسرائيل بإطلاق سراح المسجونين والمعتقلين الفلسطينيين. وهو يجدد مطالبته بانسحاب إسرائيل من هضبة الجولان السوري المحتل، والانسحاب من بقية الأراضي اللبنانية المحتلة. وكرر الإعراب عن دعم وفده لطلب فلسطين الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، باعتباره خطوة إلى الأمام من أجل تحقيق حل عادل ودائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وفي هذا الصدد، قال إن الكويت تثمن الجهود المتواصلة حاليا في إحداث انفراج في عملية السلام، ودعا المجتمع الدولي إلى أن يقوم بمسؤولياته بإلزام إسرائيل بتنفيذ توصيات اللجنة الخاصة والتعاون معها، ووقف انتهاكاتها الصارخة للقانون الإنساني الدولي داخل الأراضي المحتلة، والالتزام بقرارات الأمم المتحدة، وتنفيذ المبادرات الأخرى التي تهدف إلى الوصول إلى سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط.

٢٩ - **السيد الكعبي** (الإمارات العربية المتحدة): أعرب عن قلق بلده البالغ لعدم تعاون إسرائيل مع اللجنة الخاصة وعرقلتها وصول أعضائها المكلفين إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو مما اضطر اللجنة إلى اللجوء إلى شهادات شهود عيان وإلى الاعتماد على ما تناقلته وسائط الإعلام، وسجلته تقارير الأمانة العامة ووكالات وبرامج الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتجميع التقرير. وقد أشار التقرير إلى عدوان إسرائيل المستمر والمنهجي ضد الفلسطينيين وغيرهم من السكان العرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل، بما في ذلك تسريع السلطات الإسرائيلية لوتيرة مشاريعها الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ومشروع الجدار الفاصل، وهدم المزيد من الهياكل والمنازل الفلسطينية، وتهجير سكانها بعد مصادرة ممتلكاتهم وأراضيهم؛ وكذلك تجريف المزارع وقطع الأشجار، وإلى انتشار ظاهرة عنف المستوطنين الإسرائيليين ضد السكان الفلسطينيين، والحرمان من حق الإقامة الشرعية، وفرض القيود على حركة الأشخاص. وأضاف قائلا إن إسرائيل تواصل أيضا استغلال الموارد الطبيعية للجولان السوري المحتل، وتحرم سكانه من لم شمل

أسرهم، ومن معالجة آلاف الألغام الأرضية التي تواصل حصد أرواح العشرات من أطفالهم وذويهم.

٣٠ - ومضى قائلا إن حكومته تطالب المجتمع الدولي بحمل إسرائيل على احترام التزاماتها المنصوص عليها في إطار أحكام القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والوفاء بجميع الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية جنيف الرابعة والصكوك الدولية الأخرى. ويجب على المجتمع الدولي أيضا كفالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة (A/68/379)، وتعزيز ولاية مكتب سجل الأضرار الذي أنشأته الأمم المتحدة من أجل توثيق جميع الأضرار الناشئة عن تشييد إسرائيل الجدار العازل في الأرض الفلسطينية المحتلة، لإلزامها مستقبلا بدفع التعويضات اللازمة للسكان الفلسطينيين، وسكان الجولان لما ألحقته بهم من خسائر بشرية ومادية ومعنوية ناجمة عن احتلالها. وأعرب عن أمله في أن تعمل الجمعية العامة على تعزيز ولاية اللجنة الخاصة.

٣١ - **السيد بن سليمان** (تونس): قال إن تقرير اللجنة الخاصة يلقي الضوء على انتهاكات إسرائيل المستمرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والحقوق الأساسية للفلسطينيين. كذلك فإن الإعلانات الاستفزازية التي يدلي بها المسؤولون الإسرائيليون تدل على أن السلطة القائمة بالاحتلال قد عقدت العزم على تحدي إرادة المجتمع الدولي وعلى إدامة احتلالها. إن الهياكل الأساسية للاحتلال الإسرائيلي، بما فيها المستوطنات ونقاط التفتيش، والجدار العازل، تواصل عرقلة حياة الفلسطينيين وتخنق اقتصادهم. وهي تعرض للخطر إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، وهو النتيجة الدائمة الوحيدة التي يمكن أن تتولد عن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. لذلك، فإن تونس تدين النشاط الاستيطاني الإسرائيلي المستمر، وتدعو المجتمع الدولي إلى حمل إسرائيل على وقف هذه الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي والمبادئ الأساسية لعملية السلام. وهي أيضا تدين مصادرة إسرائيل للأراضي الفلسطينية، والهجمات التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم، ومضايقة المدنيين الفلسطينيين وإهانتهم، ومحاولات إسرائيل الرامية إلى تهويد مدينة القدس، وانتهاكاتها للمواقع الإسلامية والمسيحية في تلك المدينة، ولا سيما المسجد الأقصى.

٣٢ - وأضاف قائلا إن على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم المالي الكافي إلى السلطة الفلسطينية حتى تتمكن من مواصلة تقديم الخدمات الأساسية إلى الشعب الفلسطيني. وعلى الرغم من أن إسرائيل، في الآونة الأخيرة،خففت بعض القيود المفروضة على السلع الداخلة إلى قطاع غزة، فإن ذلك لا يكفي: فلا بد من رفع الحصار كاملا عن غزة ليستطيع المدنيون الفلسطينيون أن يستأنفوا حياتهم الطبيعية. وقال إن الاعتراف بدولة فلسطين بوصفها دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة يشكل معلما رئيسيا في كفاح الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق العدالة. ويشكل استئناف محادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين تطورا آخر مبشرا بالخير يجب أن يقدم له المجتمع الدولي كل الدعم. وأشار إلى أن أي اتفاق سلام دائم يجب أن ينص على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة على الوجه الأكمل على جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل.

٣٣ - **السيد ماوبي** (ليسوتو): قال إن حقوق الإنسان هي ذات طابع عالمي ولا يمكن إنكار تلك الحقوق على الشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي. وقال إن وفده يشعر ببالغ القلق إزاء ارتفاع عدد الفلسطينيين المعتقلين في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية، بما في ذلك أطفال دون الثانية عشرة من العمر اختطفوا بصورة غير قانونية من بيوتهم في انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة. وقال إن تقرير اللجنة الخاصة يلقي

الضوء على محنة ٥٠٠ سجين محتجزين في حبس انفرادي ومحرومين من أي علاج طبي ومن الزيارات الأسرية. فيجب على السلطة القائمة بالاحتلال أن تكفل توفير ظروف صحية ملائمة للمعتقلين في سجونها وتزويدهم بما يكفي من الغذاء والرعاية الطبية المناسبة . وأفاد بأن ليسوتو مترعجة جدا من استمرار أنشطة إسرائيل في بناء المستوطنات، وهدم المنازل، وعمليات الطرد القسري، وبناء الجدار العازل، وإصدار تصريحات للشركات المتعددة الجنسيات باستغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل، على الرغم من أن ذلك محظور عليها، بموجب القانون الدولي، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال. فيتوجب على إسرائيل أن توقف فورا جميع هذه الممارسات التي تحول دون تحقيق حل قائم على وجود دولتين.

٣٤ - ومضى قائلا إن إسرائيل لا تستطيع أن تهرب من التزاماتها بموجب القانون الدولي. فرفضها الامتثال للعديد من قرارات الأمم المتحدة التي تؤكد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وجميع الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، يقوض المبادئ ذاتها التي أنشئت المنظمة بناء عليها. ويجب أن تكفل إسرائيل رفاه الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، وألا تقوم بنقل مواطنيها إلى الأراضي المحتلة. علاوة على ذلك، فإن العقاب الجماعي الذي يمارس بحق الشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة أمر غير مقبول على الإطلاق. إن النزاع القائم بين إسرائيل وفلسطين لا يمكن حله إلا بمفاوضات يكون فيها اعتراف بالمساواة في السيادة بين الطرفين وبالشواغل المشروعة لكل منهما. إن ليسوتو تطالب إسرائيل بأن تبدي تعاونا تاما مع اللجنة الخاصة. وأكد من جديد دعمه لحل الدولتين الذي هو السبيل المعقول الوحيد لتحقيق سلام واستقرار دائمين في المنطقة.

٣٥ - **السيد دوكوري** (مالي): قال إن التقارير التي تشير إلى حدوث انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل تذكر العالم بأن النزاع الذي ما فتئ يمزق الشرق الأوسط على مدى أكثر من ستة عقود ما زال من دون حل. وأعرب عن تأييد مالي التام لحقوق السكان العرب في الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وجميع المبادرات الرامية إلى وضع حد للممارسات الإسرائيلية غير القانونية المشار إليها في تقرير اللجنة الخاصة (A/68/379)، بما في ذلك عمليات الاحتجاز غير القانوني، والتعذيب، والحصار المفروض على غزة، وتوسيع المستوطنات، وهدم الممتلكات الفلسطينية، وإعادة التوطين القسري، والعنف الذي يمارسه المستوطنون غير الشرعيين، واستغلال الموارد الطبيعية في الجولان السوري المحتل.

٣٦ - وأضاف قائلا إن مالي تؤيد أيضا التوصيات الصادرة عن اللجنة الخاصة، وخاصة دعوتها إسرائيل إلى الامتثال للصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. فلا بد من أن يسمح للفلسطينيين أن يمارسوا حقهم في العودة إلى ديارهم وأن يستعيدوا ممتلكاتهم، وحقهم في تقرير المصير والسيادة على الأرض والموارد الطبيعية، وحقهم في إنشاء سلطة وطنية مستقلة. وحتى يتسنى للفلسطينيين ممارسة هذه الحقوق، يجب على إسرائيل الانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ورفع جميع القيود المفروضة على حركة البضائع والأشخاص. وترى مالي أن السلام الشامل والدائم لا يمكن أن يتحقق إلا بإجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية ذاتها. ولذلك، فإنها تحث جميع الجهات الفاعلة في المنطقة على أن تبذل كل ما في وسعها لتيسير الجهود المبذولة لتحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة.

٣٧ - **السيد محمد** (السودان): قال إن تقرير اللجنة الخاصة يلقي الضوء على استمرار معاناة الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويبين صنوف انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك استمرار سياسة استخدام القوة والقتل والاعتقالات والاحتجازات التعسفية بدون محاكمة، وهدم المنازل وتدمير الممتلكات دون هوادة. وقال إن ما تقوم به إسرائيل من أنشطة لبناء مستوطنات غير قانونية جديدة يشكل تهديدا ومعوقا لعملية السلام، إضافة إلى أنه مخالف للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة ويشكل تهديدا لحل الدولتين. ثم إن توسيع المستوطنات يخلف وراءه آثارا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تزيد من سوء أوضاع الفلسطينيين. وقال إن الحصار اللاإنساني المفروض على قطاع غزة، الذي يتنافى مع أبسط مقومات حقوق الإنسان والعيش الكريم، ناهيك عن انتهاك القانون الإنساني الدولي حوّل تلك المنطقة إلى سجن كبير. وأضاف قائلا إن وفده يساند الشعب الفلسطيني وقيادته في مسعاهما من أجل تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف. فلقد آن الأوان لأن يضع المجتمع الدولي حدا للاحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية وانتهاكات القوانين والقرارات والمواثيق الدولية. ويجب إجبار إسرائيل على تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وبالانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل والأراضي اللبنانية المحتلة.

٣٨ - **السيدة مورينو غويرا** (كوبا): أعربت عن تقدير وفدها العميق لأعمال اللجنة الخاصة، التي كانت بالغة الصعوبة نتيجة رفض الحكومة الإسرائيلية الشديد منح أعضائها إذنا بالدخول إلى الأراضي المشمولة بولاية اللجنة الخاصة. غير أن التقرير يبين أن حالة الفلسطينيين لم تتحسن. وقالت إن كوبا تشعر بالقلق بوجه خاص إزاء التقارير المتواترة التي تشير إلى إساءة معاملة السجناء والإهمال في تقديم الخدمات الطبية اللازمة لخمسة آلاف فلسطيني تحتجزهم إسرائيل، منهم ١٦٠ محتجزا إداريا. علاوة على ذلك، أضرب ٢٠ سجينا فلسطينيا عن الطعام لتوجيه الانتباه إلى انتهاك حقوقهم وإلى الظروف اللاإنسانية التي يعيشونها. وقالت إن إسرائيل أيضا تحتجز أيضا ١٩٣ طفلا، منهم ٤١ طفلا دون السادسة عشرة من العمر، في انتهاك فاضح لاتفاقية جنيف الرابعة.

٣٩ - وأضافت قائلة إن إسرائيل تقوم بتوسيع مستوطناتها غير المشروعة بسرعة في الضفة الغربية بينما تضع قيودا مرهقة على أعمال البناء التي يقوم بها الفلسطينيون، وعلى تنقل الأشخاص في الأرض الفلسطينية، مقوضة بذلك حقوق الفلسطينيين. وأشارت إلى أن مستويات الفقر تزيد باطراد، لا سيما في غزة، حيث يعتمد ٨٠ في المائة من السكان على المعونة الإنسانية، وحيث تم تصنيف ٥٧ في المائة من الأسر المعيشية، في عام ٢٠١٢، بأنها تعيش في حالة من انعدام الأمن الغذائي. وتلجأ السلطات الإسرائيلية بشكل منهجي إلى استخدام القوة ضد السكان العزل، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنون؛ وقد شن المستوطنون الإسرائيليون، منذ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ما مجموعه ٣١١ هجمة ضد المجتمعات الفلسطينية المحلية. ففي الفترة بين أيار/مايو ٢٠١٢، ونيسان/أبريل ٢٠١٣، تم هدم ٤٦٤ مبنى من المباني الفلسطينية، وهو ما أدى إلى تشريد ما يزيد عن ٤٠٠ شخص. وقالت إن حكومتها تدين جميع هذه الممارسات، وتشدد على إن انتهاكات الحقوق الفلسطينية لن تتوقف إلا عندما تنهي إسرائيل احتلالها.

٤٠ - ومضت قائلة إن الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لحل النزاع كانت غير ذات جدوى، فلا تزال السلطات الإسرائيلية تستهزئ بوقاحة بالقانون الدولي. ولا يزال مجلس الأمن عاجزا عن إحراز أي تقدم بشأن هذه المسألة لأن أحد أعضائه الدائمين يظل يستخدم أو يهدد باستخدام حق

النقض. إن سياسات إسرائيل تلقي ظلالا من الشك حول ما إذا كان هذا البلد يريد السلام حقا. فجميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير الوضع القانوني والطابع الديمغرافي للجولان السوري المحتل تتعارض وميثاق الأمم المتحدة، وهي لاغية وباطلة بموجب القانون الدولي. وأشارت إلى أن كوبا تؤيد حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة، عاصمتها القدس الشرقية، وتطالب بالإعادة غير المشروطة لجميع الأراضي الفلسطينية، لأن تلك هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها تحقيق سلام عادل وشامل.

البيانات التي أدلى بها ممارسة لحق الرد

٤١ - **السيدة عبد الهادي – ناصر** (المراقبة عن فلسطين): قالت إن تقرير اللجنة الخاصة ليس متحيزا ولا أحادي الجانب. لقد أجرت اللجنة الخاصة تحقيقاتها استنادا إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وهي لم تشوه الحقيقة ولم تسع إلى نزع المصداقية عن إسرائيل. وبدلا من ذلك، فإنها قدمت حقائق تلقي الضوء على استمرار إسرائيل في انتهاكاتها الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان، التي يصل كثير منها إلى مستوى جرائم الحرب. وقالت إن اللجنة الخاصة لم توجه إصبع الاتهام نحو إسرائيل؛ ولكن الذي وجه إصبع الاتهام نحوها هو عدم امتثالها الفاضح والمتعمد والمنهجي للقانون الدولي، وعدم احترامها القطعي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي. إلا أن إسرائيل ما زالت تحاول أن تسوّغ انتهاكاتها بتشويهها الحقيقة، وبمهاجمتها كل من يقول الحقيقة. إن جوهر النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي هو احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والعربية، وقمعها الشعب الفلسطيني وقهره. إن مجرد تخفيف القيود لن يحل ذلك النزاع: فتخفيف بشاعة الجريمة، فيما يستمر ارتكاب تلك الجريمة، إنما هو منطق فاسد ومدمر.

٤٢ - وأضافت قائلة إن تحقيق السلام بين فلسطين وإسرائيل لا يمكن أن يتحقق، ولا يمكن أن يدرك الشعب الفلسطيني حقا معنى الحرية والأمن والسلام والكرامة التي ظل محروما منها لعقود عديدة، إلا بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال العسكري غير المشروع. إن ما تزعمه إسرائيل بقولها إن من شأن إنهاء احتلالها أن يشكل حلا وسطا هو قول عدواني. فهي بإنهاء احتلالها إنما تتقيد بمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. إن موقف المجتمع الدولي في ما يتعلق بالممارسات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية لهو رد واضح على لغة إسرائيل البلاغية الطنانة والمكابرة، وهو يتجلى في البيانات العديدة التي أدلي بها في اللجنة الرابعة، ومجلس الأمن، وفي التأييد المبدئي والساحق في الجمعية العامة للقرارات التي تؤكد حقوق الشعب الفلسطيني. فيجب على المجتمع الدولي أن يظل حازما في رفضه الحجج التي تسوقها إسرائيل، وفي مطالبته إسرائيل بالامتثال للقانون الدولي.

٤٣ - **السيد شاروني** (إسرائيل): قال إن عددا من الوفود يلقي اتهامات لا أساس لها من الصحة ضد إسرائيل، وهي بذلك إنما تدوس بأقدامها على الديمقراطية في اللجنة الرابعة، تماما كما تدوس بلدانها على حرية شعوبها. إن من المؤسف جدا أن يصر بعض الوفود على احتكار وقت اللجنة الثمين في شن هجمات خبيثة تقوض طابعها المهني، ومن السخف حقا أيضا أن نستمع إلى وفود تنتمي إلى أشد الأنظمة الاستبدادية قمعا وهي تلقي على إسرائيل محاضرات عن حقوق الإنسان، بدلا من أن تكرس المزيد من الاهتمام لدعم حقوق النساء والأقليات التي تضطهدها حكوماتها ودعم حريتها. وأضاف قائلا إن إسرائيل تشعر بصدمة عميقة إزاء الملاحظات الجريئة التي أبداها ممثل لبنان، ذلك البلد الغارق في وحل العنف والفساد، والذي يرتكب انتهاكات لا تحصى لحقوق الإنسان. إن يدي لبنان، المتورط إلى حد بعيد في

القتال الدائر في سوريا، ملطختان بدماء السوريين المدنيين الأبرياء. إن الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين في لبنان يعانون أوضاعا معيشية مروعة، وتمييزا اقتصاديا واجتماعيا، وأعمال عنف واضطهاد مستمرة.

٤٤ - **السيدة زيادة** (لبنان): قالت إن من غير المقبول أن تحاول إسرائيل اختطاف المناقشة في اللجنة لتحول دون قيام اللجنة بمعالجة البند من جدول الأعمال قيد المناقشة. إن الوفد اللبناني لم يشر إلا إلى تقرير اللجنة الخاصة وغيره من وثائق الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. إن لبنان، الذي هو عضو مؤسس للأمم المتحدة، يستضيف آلاف اللاجئين الفلسطينيين بسبب رفض إسرائيل إنهاء احتلالها للأراضي العربية. ولبنان، على النقيض من إسرائيل، ممتثل للقانون الدولي.

رفعت الجلسة الساعة ١٢:١٠